تقارير ندوات قرطبة

خلاصة نقاشات الخبراء

نحو فضاء للتواصل والعمل المشترك

تفاعل الدين والسياسة في الشأن العام

تعزيز التعايش السلمي بين الفاعلين السياسيين ذوي الرؤى الكونية المختلفة

اسطنبول، 17 مارس 2017

مؤسسة قرطبة بجنيف
CORDOBA FOUNDATION OF GENEVA - FONDATION CORDOUE DE GENÈVE

© مؤسسة قرطبة بجنيف، 2017

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19

Tél: +41 (0) 22 734 15 03

info@cordoue.ch
www.cordoue.ch

خلاصة نقاشات الخبراء: نحو فضاء للتواصل والعمل المشترك

تفاعل الدين والسياسة في الشأن العام
تعزيز التعايش السلمي بين الفاعلين السياسيين ذوي الرؤى الكونية المختلفة

اسطنبول، 17 مارس 2017

تصميم: أمين لخضر

الملكية الفكرية
تقارير مؤسسة قرطبة بجنيف هي ملكية لمؤسسة قرطبة بجنيف. يسمح لمن يودّ بإعادة استعمالها ونشرها شريطة ذكر المصدر.

شكر وعرفان: الشكر موصول لجميع المشاركين في ورشة العمل على مساهماتهم في انجاز هذا التقرير. كما نشكر د. جون نيكولا بيتر، مستشار أول بمكتب "الدين-السياسة-والخلاف" بوزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية

الآراء الواردة في هذه الورقة هي ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة قرطبة بجنيف. د. جون نيكولا بيتر هو مستشار أول بمكتب "الدين-السياسة-والخلاف" بوزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية. الآراء الواردة هنا تمثل وجهة نظره الشخصية.

© The Cordoba Foundation of Geneva, 2017

مؤسسة قرطبة بجنيف

مؤسسة قرطبة بجنيف منظمة سويسرية، غير حكومية وغير ربحية، تشتغل في مجال ترقية السلم. تأسست في مدينة جنيف سنة 2002 من أجل دفع البحث والحوار في قضايا السلم، وتعزيز التبادل بين الثقافات والحضارات بروح قرطبة التي سادت في القرن العاشر للميلاد، تلك المدينة الأندلسية التي سميت "عاصمة الحكمة" والتي تبقى إلى الآن نموذجا شبه وحيد للتعايش السلمي وتلاقح الأفكار. تركز مؤسسة قرطبة بجنيف اهتمامها على التوترات والاستقطابات في المجتمعات التي يقطنها مسلمون، وتهدف إلى تعزيز الموارد النظرية والتطبيقية في مجال ترشيد الخلاف في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

برنامج شمال أفريقيا

تم تطوير برنامج شمال أفريقيا بشكل مشترك من قبل مكتب (الدين والسياسة والخلاف) في قسم السلم الانساني بوزارة الخارجية السويسرية ومؤسسة قرطبة بجنيف. المجال الاستراتيجي للبرنامج هو معالجة الاستقطاب والتوترات الناتجة عن تقاطع الدين والسياسة و / أو التي ترتبط بأطراف سياسية فاعلة ذات مرجعية دينية على امتداد منطقة شمال افريقيا. الرؤية الشاملة لبرنامج شمال افريقيا هي مجتمعات لا اقصائية وقائمة على المشاركة والتعايش السلمي في شمال أفريقيا. تتمثل أهداف البرنامج في المساهمة في: 1) التخفيف من حدة التوترات الاسلامية-العلمانية؛ 2) الحد من العوامل المؤدية إلى الاقصاء السياسي للأطراف السياسية الفاعلة ذات المرجعية الدينية؛ و 3) صياغة خطابات وممارسات بديلة للخطابات الدينية المتطرفة.

المحتويات

مؤسسة قرطبة بجنيف _____ 2

برنامج شمال أفريقيا _____ 2

المحتويات _____ 3

1. **مقدمة** 4
2. **علاقة الدين والسياسة في التراث الإسلامي** 4
3. **أدوات نظرية من أجل إرساء فضاء للعمل المشترك** 6
   - 1.3 وثيقة المدينة 6
   - 2.3 نظرية العدالة لجون رولز ومصطلح "الوفاقات المتحالفة" 7
4. **دراسة حالة: الرموز الدينية في الفضاء العام الغربي** 7

1. مقدمة

يظل التفاعل بين الدين والسياسة في الفضاء العام في قلب عملية الانتقال السياسي في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط بعد ست سنوات من اندلاع موجة الانتفاضات في المنطقة. إنّ مؤسسة قرطبة بجنيف بالشراكة مع مكتب الدين والسياسة والخلاف بدائرة السلم البشري بوزارة الخارجية السويسرية أولت عناية خاصة لتعزيز المشاركة السياسية البناءة للفاعلين السياسيين الجدد ذوي المرجعية الدينية ولتخفيف حدة التوترات بين هؤلاء الفاعلين وغيرهم ممن يمثلون رؤى كونية مختلفة. ولذا، تمّ العمل على جمع أكثر من أربعين خبيرا إسلاميا وعَلمانيا وقادة سياسيين في أربع ورشات، على امتداد عام كامل من فيفري 2016 - مارس 2017، من أجل التفكير في دور الدين في الشأن العام فضلا عن استكشاف إمكانيات التعاون لتحقيق التعايش السلمي.[1]

إنّ الاستقطاب الحاد في حالات الانتقال السياسي الهشة غالبًا ما يؤدي إلى حالة الفوضى، ممّا يمهّد الطريق لعودة أنظمة الاستبداد أو إلى الاحتراب الداخلي. لذلك كان واجبًا التركيز على إنتاج ثقافة سياسية جديدة مشتركة قوامها قِيم العدل والكرامة والقبول بالآخر وعدم الإقصاء والمواطنة من خلال بناء تحالفات عابرة للأيديولوجيات تسهم في إنجاح الانتقال السياسي السلمي في المنطقة. يقوم هذا الجهد على فرضية أن التخفيف من الاستقطاب بين الإسلاميين والعَلمانيين ينبغي أن يتجاوز الجدل الفلسفي ويركّز على ضرورة العمل المشترك لفائدة الصالح العام، دون أن يعني ذلك تنازل أيّ طرف عن مرجعيته الفكرية أو خيانته لقضيته. ومن أجل استدامة العمل المشترك اللازم في مرحلة الانتقال السياسي، من الضروري أن يستند إلى أدوات مفاهيمية تدعمه وتبرره لدى القواعد الحزبية وفقًا لمرجعيتها الفكرية، وإلا فسيبقى العمل المشترك حبيس الضرورات الظرفية والمصالح الحزبية الضيقة والمناورات السياسية.

تلخص هذه المذكرة نتاج نقاشات الخبراء والفاعلين السياسيين حول قضايا متعلقة بإرساء الثقة وإطار للتعاون بين فاعلين ذوي منطلقات فكرية ورؤى كونية مختلفة. وفي سياق النظام السياسي، يتوافق هذا الإطار مع "الفضاء المدني المشترك"، أي فضاء العمل المشترك الذي يهدف إلى الصالح العام. يتناول القسم الأول من المذكرة طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة في الفضاء العام. وتعرض المذكرة في القسم الثاني أداتين نظريتين، الأولى مستقاة من التراث الإسلامي (صحيفة المدينة المنورة) والثانية من الإنتاج الفكري الغربي (نظرية العدالة لجون رولز)، ناقشهما المشاركون باعتبارهما إطارًا نظريًا يساعد على إرساء التعاون من أجل الصالح العام. أما القسم الثالث من المذكرة فيعرض دراسة حالة بخصوص الرموز الدينية في الفضاء العام الغربي.

2. علاقة الدين والسياسة في التراث الإسلامي

تُطرح العديد من الأسئلة عن مدى قدرة ثقافة المسلمين على الانسجام وإحلال التعايش بين المجتمع المسلم ودولة مدنية ترتكز فيها الشرعية على إرادة الشعب، وإلى أيّ مدى يمكن اعتبار تصرفات النبي (ص) جميعها وحيًا يتبع، وتثير هذه الأسئلة المرتبطة بعلاقة الديني بالدنيوي نقاشا مستمرًا في العالم الإسلامي. وهناك وجهة نظر سائدة تدافع بقوة عن مبدأ الارتباط العضوي بين الدين والسياسة، ويقول أصحابها أن "الإسلام ظهر كدين حاكم منذ البداية"، ولذلك يصعب الفصل بين قطبي المعادلة: الدين والسياسة. لكن هذا الطرح بدأ يتعرّض منذ فترة للمساءلة حتى من داخل بعض المنتمين لدوائر الإسلاميين. إذ منهم من أصبح يعتقد أن الإسلام يفسح مجالًا للتمييز بين ما هو ديني بحت، يحكمه النص المحكم، وما هو دنيوي يُباح فيه الاجتهاد.

هناك من يعتبر مصطلح الدولة المدنية مصطلحًا غربيًا دخيلًا على الفكر الإسلامي، يطلق إمّا على الدولة التي لا تمارس حكمًا عسكريًا أو التي تستقل فيها مؤسسات الدولة بحيث لا تكون خاضعة لسلطة مستبدة، أو الدولة اللادينية، أي الدولة العَلمانية التي لا علاقة للدين بها، حتى وإن كانت لا تحاربه، وهذا الإطلاق هو الشائع لدى جزء من الطيف الإسلامي، خاصة التيار السلفي.

يرى أصحاب هذا الرأي أنه برغم التباين الشاسع بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي، يمكن القيام بعملية تقييم لمضامين ومفردات الدولة المدنية في ضوء الشريعة الإسلامية، وفق معطيات الفقه السياسي الإسلامي، بما يساهم في خفض حدة الصدام بين من يسعى لإنشاء دولة عادلة مدنية وبين من يأبى إلا أن تكون دولة

[1] التقى المشاركون في هذا المسار في أربع ورشات على امتداد عام كامل، في اسطنبول (28 فبراير – 4 مارس 2016)؛ ثم في الدوحة (21 – 22 سبتمبر 2016)؛ ثم في اسطنبول (17 مارس 2017). تقارير الورشات على الروابط الآتية

http://cordoue.ch/workshop-reports/item/520
http://cordoue.ch/workshop-reports/item/480

إسلامية، وذلك دون التنازل عن الثوابت، أو التفريط في الأساسيات. وإن أردنا أن نقسم هذه المضامين والاصطلاحات فبالإمكان أن نجعلها في ثلاثة مجالات: مجال يصعب فيه قبولها في النظام الإسلامي، لكونها من الأسس والمبادئ المخالفة للإسلام، ومجال يصعب فيه الاستغناء عنها في النظام الإسلامي، لكونها من الآليات والأدوات، ومجال توجد فيه مساحات مشتركة ومصطلحات مترددة بين القبول والرفض، يمكن أن تكون موضعًا للبحث والاجتهاد، للتقريب بين وجهات النظر، وربما للخروج بصيغة عمل تكون مرضية للأطراف المتنازعة.

إنّ مصدر التشريع يمثّل إحدى القضايا التي تسببت في الكثير من الاختلاف بين الإسلاميين والعَلمانيين. وعلى سبيل المثال، فالسلطة التشريعية في الإسلام لها استقلالية خاصة ولا تخضع في التشريع إلا لأحكام الشريعة، وهي منبثقة مباشرة من جماعة أهل الحل والعقد وتعمل تحت إشرافها ومراقبتها. ولكون السلطة التشريعية لا تملك الخروج عن أحكام الشريعة الإسلامية، فإن رسول الله (ص) كان يُسأل فينتظر الإجابة من السماء، فإن نزل عليه الوحي بلّغ ما أنزل الله إليه، وإن لم يأته الوحي اجتهد وأجاب، فإن أقرّه الوحي كانت الإجابة حكمًا سماويًا، وإن لم يقرّه الوحي ونزل إليه حكم آخر بلغ ما نزل إليه وألقى ما كان قبله، فلما توفي رسول الله (ص) وانقطع بوفاته نزول الوحي كان الخلفاء يستمدون التشريع من الكتاب، ثم من السنة، ثم من إجماع العلماء المجتهدين من صحابة النبي (ص). وقد وضع الإسلام ضمانات لمبدأ الفصل بين السلطات، ومنها وجود الهيئة التشريعية المتمثلة في المجتهدين، ووجود الهيئة السياسية الكبرى المتمثلة في أهل الحل والعقد، والهيئة الرقابية المتمثلة في رجالة الحسبة، وقيام هذه الهيئات بدورها في الرقابة وحراسة الشرعية.

ويرى العلمانيون أنّ مخاوف الإسلاميين من طغيان السلطة التشريعية التي يجسدها البرلمان ليست مبرّرة، إذ يوجد نظام من الضوابط والتوازنات يضمن الفصل بين السلطات. ويشمل هذا النظام المحكمة الدستورية التي تضمن أن القوانين التي يقرّها البرلمان تتفق مع الدستور. فيما يرى الفقهاء الذين يؤمنون بالتمييز بين الديني والدنيوي أن السلطة السياسية هي التي كانت ولا تزال تستفيد من الارتباط بينهما، من أجل إضفاء الشرعية على سياساتها ومصالح الفئات الحاكمة، وأن ذلك بدأ منذ أن انقلب الأمويون على الخلافة الراشدة. وهو ما أدى على طرح السؤال الآتي: كيف يمكن تحرير الدين من سلطة الدولة في العالم الإسلامي؟ وهناك من يعتبر أن العَلمانية ليست هي المشكلة وإنما العلة تكمن في توظيف السلطة السياسية للدين ومحاولة احتكاره وتحويله إلى سلاح تحارب به المعارضين لها لتسحب منهم الشرعية.

وهناك من يرى، استنادًا إلى نصوص وآراء عدد من الفقهاء والأصوليين، أن التصرفات النبوية تنقسم إلى قسمين: قسم خاص بالتصرفات التشريعية، وهي ما يصدر عن الرسول (ص) مما هو للاتباع والاقتداء، وقسم ثان من التصرفات غير التشريعية، وهي أعمال غير ملزمة للمؤمنين، ومن الخطأ الخلط بين هذين المستويين من أعمال النبي (ص). وبناء عليه، يمكن القول بأن تصرفات الرسول (ص) بالإمامة (أي كل ما يتعلق بإدارة شؤون الحكم) تصرفات جزئية مرتبطة بتدبير الواقع وسياسة المجتمع، فهي خاصة بزمانها ومكانها وظروفها، لا تمثّل شرعًا عامًا ملزمًا للأمة إلى يوم القيامة. وبالتالي فإن الجمود على تلك التصرفات النبوية على الرغم من قيام دواعي تغييرها خروج عن المراد الشرعي ومجافاة للسنة النبوية.

لدعم وجهة النظر هذه يحاجج أصحابها بأن التصرّفات بالإمامة عند الرسول (ص) تهدف إلى تحقيق المصالح العامة، وأن تصرفاته باعتباره قائدًا سياسيًا تعتبر تصرفات اجتهادية وأن رأيه في ذلك يمكن أن يصيب فيه أو يخطئ، وأنّ التمييز بين ما هو لمصالح الدنيا وما هو لمصالح الآخرة مهم جدًا، يدعمه الحديثان النبويان الشريفان: "إن كان من أمر دينكم فإليّ، وإن كان من أمر دنياكم فشأنكم"، و"إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر".

ويرى من يطرح هذا التقسيم لتصرفات النبي (ص) أنّ فيه مدخلًا واسعًا لتجديد الفقه السياسي ومن شأنه أن يوفّر أساسًا منهجيًا صلبًا لعديد القضايا المطروحة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر. فالتصرفات النبوية بالإمامة تبيّن أن الدولة الإسلامية دولة مدنية وليست دولة دينية وبالتالي فهي دولة دنيوية وقراراتها بشرية، كما أنّ الحاكم في الإسلام لا يستمد مشروعيته من قوة غيبية بل هو فرد عادي يستمد ولايته من الأمة التي اختارته للحكم.

أما النتيجة الثانية فهي أن هناك حاجة إلى إزالة القداسة عن الجوانب ذات الصلة بالعلاقة بين السياسة والدين، باستثناء المبادئ العامة والمقاصد الكبرى، فالباقي بشري دنيوي. وبناء عليه فإنّ أساس الشرعية بإجماع الفقهاء الدستوريين المسلمين قدماء ومحدثين يعود على الأمة أو الشعب. وإذا كان هذا منطبقا على أساس الشرعية في الدولة فمن باب أولى أن ينطبق على المقتضيات الدستورية الأخرى مثل ضبط المؤسسات السياسية وانتخاب المسؤولين وتحديد مدد ولايتهم والعلاقة بين السلطات واستقلاليتها وغيرها، وهي أمور تخضع للاجتهاد البشري. كما يرى من يدافع عن هذه الأطروحة أنّ التجربة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين تاريخية لا تتجاوز الزمان والمكان والملابسات التي أملتها، وأن كون الدولة في الإسلام دولة مدنية من شأنه أن

يجعل المسلمين منفتحين باستمرار لتطوير نموذج الحكم على حسب ما تبدعه البشرية من آليات ونظم، وقادرين على تمثيل النموذج الديمقراطي في أعلى صوره.

هناك قدر من التوافق بين المشاركين حول ماهية القضايا التي تحيل إلى الديني والدنيوي وعلى ضرورة ألا تُفهم على أساس أنها منفصلة عن بعضها البعض، وليس من الممكن تعريفها فقط من خلال مصطلح التمييز. ومن خلال ديناميات المناقشة، كان من الواضح أن هناك خلافًا في فهم قضايا معينة من قضايا الدنيا، والقول بأنّ بعضها ليست دينيةً تمامًا. ولتجاوز هذه الصعوبة، تناقش المشاركون ووصلوا إلى بعض التوافق حول الفروق والتمييزات المفيدة بشأن عدد من الفئات في القواعد والعقائد. وتمّ تلخيص اثنين من عناصر التمييز هذه من أجل حفز المناقشة السياسية للمسألة، كما تمّ الاتفاق على أن هناك المزيد من الفئات والتصنيفات التي يمكن طرحها.

إن مجال القواعد الدينية التي تتأثر بالعقيدة يمكن تسميته بالمجال التوصيفي/الإلزامي، وتتعلق هذه القواعد بالممارسة الصحيحة للدين، مثلًا كيف يجب للمرء أن يصلي، إلخ.، وتتبع فئة من جوانب العقيدة المفروضة والمحددة إلى حد كبير. أما في مجال تأثير الدين على الدنيا، فإن الدين يقوم بوظيفة طرح قواعد معينة بطريقة وقائية: فهي قواعد تحدّد ما لا يجب القيام به، لكنها لا تصف ما ينبغي القيام به. فهي إذًا قواعد تمنع إجراءات معينة، وتعطي خيارات وفضاءً واسعًا للإجراءات والممارسات غير الممنوعة والممكنة والمسموح القيام بها. ولوحظ أثناء المناقشة، أن القواعد الدينية في مسائل الدنيا تشكّل الإطار الذي يوفر التوجيه ويسمح بالإبداع.

واتفق المشاركون على كون مثل هذا التمييز يسمح بشرح كيف أن مسائل الدنيا، المتميزة عن تلك الخاصة بالدين، بمعنى الإلزامية والشعائرية، تظل – مع ذلك – ضمن نطاق الدين، لا منفصلةً عنه. وفي الوقت نفسه، فإن مسائل الدنيا تقع في عالم من المرونة والتكيف مع الظروف. إن الفضاء الدنيوي هو المكان الذي يمكن أن يتم الاتفاق فيه على الإجراءات والممارسات ما بين المجموعات الدينية المختلفة، بحيث تبقى كل واحدة منها وفيةً لمرجعيتها. ويسمح هذا التمييز، من وجهة نظر دينية، بتصوّر "فضاء مشترك".

ويمكن أن يُفهم أن هذا الفضاء هو ما يعادل العَلمانية[2]، لكن بطريقة مقبولة من وجهة نظر ثقافية ودينية.

3. أدوات نظرية من أجل إرساء فضاء للعمل المشترك

تمّ استعراض صحيفة المدينة التي ترجع إلى القرن السابع للميلاد ونظرية العدالة ومصطلح "الوفاقات المتحالفة" للفيلسوف الأمريكي جون رولز التي ترجع إلى القرن العشرين، من طرف الخبراء والفاعلين السياسيين كأداتين مفاهيميتين، من مصادر ذات رؤى كونية مختلفة، بإمكانهما تعزيز مزايا التعاون من أجل الصالح العام للمجتمع.

1.3 وثيقة المدينة

صيغت صحيفة المدينة في السنة الأولى للهجرة، وظلت سارية إلى نهاية الخلافة الراشدة، أي لحوالي أربعة عقود. وهي مكونة من 47 إلى 57 بند حسب طريقة ترتيب مواد الوثيقة. ومن المفيد مقاربة الصحيفة من منظور ترشيد الخلافات لأنها كانت بلا شك مفيدة لساكنة المدينة التي كان يقطنها عند الهجرة، وفقا للتقديرات، من 10 إلى 15 ألف نسمة موزّعة على ما يقارب 22 قبيلة. وتحدّد وثيقة المدينة الأساس لدولة متعددة القبائل والديانات في الحيز الترابي الذي يُشار إليه بيثرب في الصحيفة وهو الاسم الذي كان يُطلق على المدينة قبل الهجرة.

عند وصول الرسول (ص) إليها، كانت يثرب تعرف نزاعات متواصلة، منها المسلحة، بين مختلف القبائل، خاصة بين الأوس والخزرج، ولذلك بادر بعرض الصحيفة كآلية لترشيد الخلافات. ويمكن تلخيص الأسباب التي ساهمت في نجاح عملية إصلاح ذات البين في الآتي: أوّلًا، كثيرًا ما كان العرب يستعينون بوسطاء خارجيين، وكان يُنظر إلى الرسول (ص) القادم من مكة كوسيط خارجي. وكان لمحمّد الملقّب بالأمين في مكة سجّل حافل في إصلاح ذات البين، خاصة إثر وساطته للخلاف الذي نشب بين القبائل العربية حول إعادة الحجر الأسود إلى مكانه. ثانيًا، كانت خطوط التوتّر في يثرب ذات طابع قبلي، فساهم إدخال البعد الديني في التخفيف منها (الانقسامات غير المصطفة). ثالثًا، تمكّن الرسول

[2] يمكن تعريف العَلمانية بـ"النتائج المتمخضة عن المفاوضات بشأن قضايا ملموسة وعملية ذات صلة بالتعايش الملموس بين المجموعات المختلفة، بشكلٍ يكون فيه النتاج الملموس مطابقًا لقيم وقواعد المصفوفة الدينية (أو تشكيل الواقع) لدى كلّ مجموعة شاركت في المفاوضات. ويعدّ نتاج هذه المفاوضات بين المجموعات فضاءً علمانيًا، فهو ثمرة مسار مستقلّ عن هذا الدين أو ذاك، أي مسار محايد دينيًا." جون-نيكولا بيتر، العلمانية واللائكية في السياسة الدولية، مؤسسة قرطبة بجنيف، 2015، ص. 4. متوفّر على الرابط:

http://www.cordoue.ch/publications/papers/item/392

(ص) في الأشهر الأولى من هجرته من تحديد أطراف الخلاف، وهي الخطوة الأولى في عملية تحليل الخلاف، وكان خلال صياغة الصحيفة يستشير شيوخ القبائل ويصغي لاحتياجات وأهداف ومصالح كلّ قبيلة، كما وضع أهدافًا مشتركة بين الجميع. رابعًا، تمكّن الرسول (ص) من تحديد المسائل محلّ الخلاف وتجزئتها ممّا يسهّل معالجتها (وهي تقنية حديثة في التعامل مع الخلاف).

إنّ صحيفة المدينة دليل عملي عن إمكانية التعايش والتفاعل الإيجابي داخل البلد الواحد، فالمدينة كانت بمثابة "المدينة-الدولة". وقد نجحت الصحيفة في القيام بذلك بإدخال مفهوم جديد للانتماء الاجتماعي المكوّن من ثلاث طبقات مختلفة. الطبقة الأولى هي القبيلة التي اعتُرف بها كواقع اجتماعي، والطبقة الثانية تتمثّل في الانتماء الاجتماعي للدين الذي ينطوي على منظومة من القيم المشتركة. والدين هنا من شأنه أن يخفّف من حدّة الشوفينية القبلية. أمّا الطبقة الثالثة فهي الانتماء إلى المدينة والممادنة[3]. والممادنة هنا من شأنها أن تخفّف من حدّة التعصّب الديني. كما قامت الصحيفة بتحديد الحيز الترابي الذي تغطيه، حيث يبيّن البند الأوّل أنّ "هـذا كتاب من محمد النبي (رسول الله) بين المؤمنين والمسلمين من قريش و(أهل) يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم"، ويبيّن البند 39 "أنّ يثرب حرام جوفها لأهل هـذه الصحيفة"، "وأنّ بينهم النصر على من دهم يثرب" (البند 44).

والأهمّ أنّ الوثيقة قامت بتحديد الأمة المدينية الواحدة. فكلّ سكّان المدينة من "المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم" (البند 1) الذين يلتزمون بالصحيفة يشكّلون "أمة واحدة من دون الناس" (البند 2). وكانت ساكنة المدينة عند الهجرة تضمّ عدة مئات من الأنصار (عرب يثرب) والمهاجرين (عرب مكة)، و5-7 آلاف من اليهود، و4-7 آلاف من العرب المشركين. وبذلك قامت الوثيقة بصياغة ميثاق مفهوم "المدينة-الأمة"، وبالتالي "الدولة-الأمة"، وبوضع القواعد المنظمة للممادنة والتفاعل بين المكونات المتنوعة "المدينة-الأمة". ولذا سُمّيت بالوثيقة الدستورية الأولى في تاريخ البشرية. كما حدّدت الوثيقة قدراً كبيراً من اللامركزية والاستقلالية للوحدات المكونة للـ"المدينة-الأمة" في المجالات الاجتماعية والثقافية والدينية. وضمنت لكلّ مكوّن الوفاء بمعتقداته دون إجبار غيره على عدم الوفاء بمعتقداتهم. وكرّست الوثيقة لامركزية الانتماء القبلي والديني ومركزية الانتماء إلى "المدينة-الأمة"، خاصة في المسائل المتعلقة بالأمن والدفاع، واللجوء إلى السلطة المركزية للتحكيم عند نشوب خلافات بين الوحدات المكونة للـ"المدينة-الأمة".

2.3 نظرية العدالة لجون رولز ومصطلح "الوفاقات المتحالفة"

في تحليله المعمّق لكيفية خروج أوروبا من حروبها الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت وكيفية وصولها للتعايش، ميّز جون رولز بين مستويين من الحقائق. يتمثل المستوى الأول في القواعد الملزمة والمستوى الثاني في تطبيق هذه القواعد. وبين المستويين يوجد مجال من الإمكانيات. يمكن للجماعات ذات القواعد الملزمة المختلفة في أنظمتها القيمية ورؤاها الكونية أن تختار الانخراط في عمل مشترك مع جماعة مختلفة، ولكل منها أسبابها الخاصة. وبهذه الكيفية، يمكن لمختلف الجماعات أن تعيش معا في فضاء مشترك (مستوى حقيقة الأفعال)، وتجد كل واحدة التبرير والحافز للقيام بذلك من منظور نظام قواعدها الملزمة الخاص (مستوى حقيقة القواعد). ويطلق جون رولز على عملية الانخراط المشترك من مختلف الجماعات للتفاعل ضمن نفس الفضاء مصطلح "الوفاقات المتحالفة".[4] في التقاليد الليبرالية، يمكن لقاعدة واحدة (رمز) أن يكون لها حقائق متعددة (معاني أو أفعال). هذا التمييز بين الرموز والمعاني يفسر مثلًا كيفية رؤية وتفسير الرموز الدينية في الفضاء العام في الغرب (المآذن، الحجاب الإسلامي، النقاش حول البوركيني، إلخ).

4. دراسة حالة: الرموز الدينية في الفضاء العام الغربي

عرض باحث سويسري مهتم بقضايا الدين والسياسة في الفضاء العام تحليلًا عن الجوانب الثقافية والسياسية التي ينطوي عليها النقاش حول البوركيني في فرنسا وفي أوروبا بشكل عام. ويمكن التمييز بين ثلاث مقاربات تخص تسيير الرموز الدينية في الفضاء العام. أولا، يوجد ما يمكن وصفه بالعَلمانية الصرفة. وبالنسبة لمؤيدي هذه المقاربة المنغلقة أو الصدامية، فإن استعراض الرموز الدينية في الفضاء العام يعني أن الدين ينحو للتحكم في الشؤون

[3] مدن الشخص: أتى المدينة، ومادن: اشترك في المدينة، فالممادنة إذن هي الاشتراك في المدينة ويقابلها باللغات الأخرى Bürgerschaft, Citizenship, Citoyenneté، التي تُترجم بالمواطنة وهذا أمر طبيعي فتاريخيًا المدينة هي نواة الدولة.

[4] ترجمة مصطلح "overlapping consensus"، وهي واحدة من الترجمات المتداولة مثل: الوفاق من خلال التراكب، الوفاقات المتحالفة، الإجماع عن طريق التوفيق، الإجماع بالتقاطع، الاجماع الشامل.

العامة. تكرّس العلمانية الصرفة الهوية الوطنية بشدة، وتشدّد على أنه لكي يتماشى الدين مع الديمقراطية يجب أن يقبل أن يكون محلًا للسخرية والنقد. من جهة أخرى، تهتمّ العَلمانية المنفتحة أساسًا بمناطق التماس بين المجموعات، لكون الاندماج ضرورياً من أجل تفادي التوترات. وتمنح هذه المقاربة المنفتحة فضاء أوسع للحرية الفردية وحرية المعتقد، وتقتضي من الدولة أن تكون محايدة من أجل أن تجسّد دور الوسيط. ويبرز هذا التمايز بين المقاربتين بالأساس في أوروبا، ولا يندرج بالضرورة ضمن الانقسام السياسي التقليدي بين اليمين واليسار. كما توجد مقاربة ثالثة للعَلمانية، وهي مطبّقة في كندا والمملكة المتحدة، وتمثل الحرية جوهر هذه المقاربة، فهي ترى أنّ مختلف الهويات الدينية حرة في التعبير عن ذاتها وفي تطبيق معتقداتها. وفي هذا السياق، يندرج البوركيني في إطار حرية المرأة. فالمواطنة والدين متوافقان، على عكس فرنسا أين ينبغي على "المسلمين أن يكونوا مسلمين بشكل أقلّ من أجل أن يكونوا فرنسيين نوعا ما".

في الورشة الرابعة والأخيرة لهذا المسار أوصى المشاركون بأن ينصبّ مجهود العمل المشترك على الرهانات الكبرى التي تواجهها شعوب المنطقة فيما يخص المشاركة المواطنية والانخراط المجتمعي للشباب، والتعليم، وكذا بناء ثقافات سياسية جديدة. وقد افضى هذا المسار الى مذكرة بخصوص "فضاء التواصل والعمل المشترك".